الأمم المتحدة

A/66/77–E/2011/103

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
4 May 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة السادسة والستون
البند ١٧ من القائمة الأولية*
تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية لعام ٢٠١١
جنيف، ٤ إلى ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١١
البند ١٣ (ب) من جدول الأعمال المؤقت**
المسائل الاقتصادية والبيئية: تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

تعزيز التعاون بشأن قضايا السياسة العامة المتعلقة بالإنترنت

تقرير الأمين العام

موجز

دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٢٠١٠ / ٢، الأمين العام إلى إجراء مشاورات مفتوحة وشاملة بشأن قضايا السياسة العامة المتعلقة بالإنترنت يشارك فيها جميع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرون، وطلب إرسال تقرير عن نتائج هذه المشاورات، من خلال المجلس، إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. والتقرير الحالي مقدم استجابة لهذا الطلب.

ونظم وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية مشاورات خلال الفترة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وبحث المساهمون في قضايا السياسات العامة المثيرة للاهتمام، وفي آليات التعاون الدولي لمعالجة هذه القضايا، وفي دور الأمم المتحدة وغيرها من الكيانات في تسهيل العملية نحو تعزيز التعاون في هذه المجالات.

* A/66/50.

** E/2011/100.

230511 230511 11-32247 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – معلومات أساسية

١ – الدعوة إلى تعزيز التعاون في مجال إدارة الإنترنت تعود جذورها إلى نتائج المرحلة الثانية من مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات الذي عقد في تونس في عام ٢٠٠٥. إذ اعترفت الدول الأعضاء بأن هناك العديد من قضايا السياسة العامة الدولية المترابطة التي تتطلب اهتماما و لم تعالج معالجة كافية من قبل الآليات القائمة.

٢ – وبالرغم من أن جدول أعمال تونس لمجتمع المعلومات[(١)] الذي أيدته الجمعية العامة في قرارها ٢٥٢/٦٠، لم يحدد معنى تعزيز التعاون بعبارات دقيقة، فإنه اعترف بضرورة مشاركة جميع أصحاب المصلحة كل حسب دوره. وأشير أيضا إشارة محددة إلى ضرورة قيام الحكومات بأدوارها ومسؤولياتها في قضايا السياسة العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت على قدم المساواة، وضرورة قيام الحكومات بتطوير هذه السياسة بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة.

٣ – وفي إطار جدول أعمال تونس، وخاصة في الفقرات من ٦٨ إلى ٧١، كُلف الأمين العام بمهمة بدء عملية نحو تعزيز التعاون، بأسرع ما يمكن بما يتفق مع الإجراءات القانونية. كما طلبت الدول الأعضاء إلى المنظمات المعنية أن تبدأ عملية تفضي إلى تعزيز التعاون بمشاركة جميع أصحاب المصلحة وتقديم تقرير سنوي عن أدائها في هذا الصدد.

٤ – ورد الأمين العام من خلال دعوة عشر منظمات لتقديم تقرير عن الخطوات التي اتخذها من أجل تعزيز التعاون وإحالة موجز للردود التي وردت إلى الجمعية العامة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تقريره المؤرخ ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٩ عن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات (A/64/64-E/2009/10). وقد تم اختيار المنظمات العشر على أساس المناقشات التي جرت بين المستشار الخاص للأمين العام لإدارة الإنترنت وكافة مجموعات أصحاب المصلحة في ٢٠٠٦[(٢)].

٥ – وفي قرارها ٢٠٢/٦٣، طلبت الجمعية أيضا إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي يتضمن توصيات بشأن الكيفية التي ينبغي أن تتبعها عملية

---

(١) انظر A/60/687.

(٢) وفي ما يلي أسماء المنظمات العشر: مؤسسة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة، والاتحاد الدولي للاتصالات، واتحاد شبكة الإنترنت العالمية، ومجلس أوروبا، وجمعية الإنترنت، ومنظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ومنظمة موارد الأرقام (Number Resource Organization). وقدمت منظمة إضافية، فرقة العمل المعنية بهندسة الإنترنت، مساهمة من تلقاء نفسها.

تعزيز التعاون. وكتب الأمين العام إلى المنظمات العشر المعنية طالبا منها تقديم اقتراحات. ويرد ملخص بالردود الواردة في تقرير الأمين العام عن تعزيز التعاون بشأن قضايا السياسة العامة المتعلقة بالإنترنت الصادر في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (E/2009/92)، والذي استكمل بتحديث غير رسمي صدر في تموز/يوليه ٢٠١٠ (E/2010/CRP.4).

٦ - وفي قراره ٢/٢٠١٠، أحاط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علما بتقرير الأمين العام عن تعزيز التعاون (E/2009/92)، ودعا الأمين العام إلى عقد مشاورات مفتوحة وشاملة قبل نهاية عام ٢٠١٠ بمشاركة جميع الدول الأعضاء وجميع أصحاب المصلحة الآخرين ''بهدف مساعدة العملية على تعزيز التعاون من أجل تمكين الحكومات، على قدم المساواة، من تنفيذ أدوارها ومسؤولياتها في ما يتعلق بقضايا السياسة العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت ولكن ليس في الأمور الفنية والتشغيلية اليومية والتي لا تؤثر على تلك القضايا، وذلك من خلال المشاركة المتوازنة لجميع أصحاب المصلحة كل يقوم بدوره ومسؤولياته، كما ورد في الفقرة ٣٥ من جدول أعمال تونس''. وطلب المجلس إرسال تقرير إلى الجمعية العامة عن نتائج المشاورات لتنظر فيه في دورتها السادسة والستين، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٧ - وفي قرارها ١٤١/٦٥، أحاطت الجمعية العامة علما أيضا بتقرير عام ٢٠٠٩ بشأن تعزيز التعاون مع التسليم بضرورة تعزيز مشاركة المنظمات الحكومية الدولية من البلدان النامية في المشاورات التي تجري في المستقبل. وأكدت الجمعية أهمية وضرورة دفع العملية نحو تعزيز التعاون في اتساق كامل مع الولاية المنصوص عليها في الفقرة ٧١ من جدول أعمال تونس، ورحبت بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي دعوة الأمين العام إلى التشاور مع جميع الدول الأعضاء وجميع أصحاب المصلحة الآخرين بشأن هذه المسألة.

ثانيا - تنظيم المشاورات المفتوحة بشأن تعزيز التعاون المعقودة وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢/٢٠١٠

٨ - استجابة لقرار المجلس ٢/٢٠١٠، أجرى وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، باسم الأمين العام، مشاورات مفتوحة حول تعزيز التعاون بشأن قضايا السياسة العامة المتعلقة بالإنترنت على مدى فترة أربعة أشهر من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وعممت دعوات للمشاركة على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمراقبين الدائمين، ووكالات منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية التي تتمتع بمركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأعضاء القطاعات في الاتحاد الدولي للاتصالات، والكيانات المعتمدة في مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات غير المشمولة بواحدة من هذه المجموعات. وتحق المشاركة أيضا للكيانات الأكاديمية والتجارية المعتمدة المشاركة في أعمال اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية.

وطلب إلى نحو ١٥٠ من المنظمات الدولية فضلا عن نحو ٣ ٥٠٠ من منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص أن تسهم بمدخلات.

٩ - وأعطي أصحاب المصلحة الفرصة للمساهمة بطريقتين. إذ يمكن لهم أن يقدموا تعليقات خطية في أي شكل وفي أي وقت خلال فترة المشاورات، ويمكنهم حضور اجتماع وجها لوجه في نيويورك يوم ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. واقترح أن يتناول المساهمون في تعليقاتهم، قبل كل شيء، ما لم تكن الأليات الحالية تتناوله بشكل كاف من مسائل السياسة العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت وما هي بالتحديد العمليات التي ينبغي اعتمادها لتعزيز التعاون الدولي في هذه المجالات.

١٠ - وأرسلت الحكومات والمنظمات الدولية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني وكيانات القطاع الخاص ما مجموعه ٨٥ مساهمة خطية وشفوية كما هو مبين في الجدول أدناه. وشملت هذه المساهمات العروض التي قدمها ممثلون مكلفون من مختلف مجموعات أصحاب المصلحة للسماح بالتعبير عن أوسع طائفة ممكنة من وجهات النظر. وتحدثت غرفة التجارة الدولية باسم القطاع الخاص. وتكلم مؤتمر المنظمات غير الحكومية ذات العلاقة الاستشارية مع الأمم المتحدة باسم منظمات المجتمع المدني.

١١ - وبالإضافة إلى ذلك، اغتنم ١٣ مشاركا الفرصة في نهاية الاجتماع المعقود وجها لوجه ليناقش الواحد منهم الآخر مباشرة في مناقشة مفتوحة. وروعيت جميع التعليقات عند إعداد هذا التقرير، سواء أرسلت إلى الأمانة العامة خطيا أو أُعرب عنها شخصيا في الاجتماع الذي عقد وجها لوجه في نيويورك[٣].

عدد الإسهامات في المشاورات المفتوحة

مجموعة أصحاب المصلحة	تعليقات خطية مقدمة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠	بيانات مقدمة في الاجتماع المعقود وجها لوجه في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠	التدخلات الرسمية خلال المناقشة المفتوحة	المجموع
الحكومات	١١	١٣	٨	**٣٢**
المنظمات الدولية	٧	١	صفر	**صفر**
المجتمع المدني	٣٢	٧	٣	**٤٢**
القطاع الخاص	٩	٥	٢	**١٦**
المجموع	**٥٩**	**٢٦**	**٣١**	**٩٨**

(٣) المحضر الكامل للمشاورات متاح على شبكة الإنترنت على العنوان التالي: http://www.unpan.org/dpadm/wsisfollowup.

ثالثا – قضايا السياسات العامة المثيرة للاهتمام

١٢ – حدد المساهمون في المشاورات المفتوحة بشأن تعزيز التعاون مجموعة واسعة من قضايا السياسة العامة، وأكدوا على الطابع المتعدد التخصصات لإدارة الإنترنت وأهميتها الواسعة في تحقيق أهداف التنمية. وإذ أشار المساهمون إلى إعلان مبادئ جنيف وجدول أعمال تونس، فإنهم أكدوا على نطاق واسع أن الإنترنت هي عنصر أساسي من مجتمع معلومات محوره الإنسان وجامع، وإنمائي المنحى وغير تمييزي. وفي الوقت نفسه، فإن إدارة الإنترنت باعتبارها مرفقا عالميا متاحا للجمهور يثير قضايا هامة تتصل بالأمن الدولي وحقوق الإنسان والقانون.

١٣ – وبالرغم من الاعتراف بأن التعاون في مسائل السياسة العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت قد تعزز بدرجات متفاوتة في العديد من المنظمات وعبر طائفة واسعة من مجالات القضايا منذ مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، فإنه لوحظ أيضا أن هناك مجالا لمواصلة الحوار، ولا سيما بين الدول، نظرا إلى حقوقها ومسؤولياتها في صنع السياسات العامة الدولية.

١٤ – ومع ذلك، كان يعتقد أن الفائدة محدودة من وضع فكرة عامة عن تعزيز التعاون بالنظر إلى الطابع المتعدد الأبعاد لإدارة الإنترنت والمصالح المتنوعة التي هي على المحك. وكما أشار بعض المساهمين فإنه من المفيد تحديد القضايا المهمة بدرجة أكبر من الدقة. وبهذه الطريقة، يمكن أن إجراء مناقشة مثمرة أكثر حول مضمون مسائل السياسة العامة الدولية والعمليات التي يمكن من خلالها مواصلة تعزيز التعاون بشأن هذه المسائل. فعلى سبيل المثال، بدلا من مناقشة إدارة الإنترنت لأغراض التنمية بصفة عامة، يجوز لأصحاب المصلحة التركيز على مسائل سياساتية محددة، بما في ذلك، تكاليف الربط البيني الدولية للإنترنت، وحياد الشبكة وحماية الخصوصية والبيانات، وذلك بهدف تحديد نقاط الاتفاق والمجالات التي تحتاج إلى مزيد من المداولات.

١٥ – وأشارت معظم المساهمات من الحكومات والمنظمات الدولية وهيئات المجتمع المدني في اتجاه خصوصية تحديد قضايا السياسة العامة المتصلة بالإنترنت. ومن ناحية أخرى، أكدت كيانات القطاع الخاص على ضرورة التشاور مع رجال الأعمال كمسألة مبدأ وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص بهدف توسيع نطاق الوصول إلى الإنترنت.

١٦ – والسؤال المطروح ما هي القضايا المهمة من قضايا السياسة العامة التي تنبغي مناقشتها في هذا الوقت نظرا للتقدم الذي أحرز في مجال الأمن المتصل بالإنترنت، والتنمية وحقوق الإنسان والقانون في السنوات الخمس الماضية، والمشهد التكنولوجي المتغير باستمرار. وأشار

عدد من المساهمين مرة أخرى إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات ولاحظوا أن القمة قد استفادت من تقرير أعده الفريق العامل المعني بإدارة الإنترنت التابع للأمين العام والذي كلفه مؤتمر القمة في مرحلته الأولى بوضع تعريف عملي لإدارة الإنترنت، وتحديد قضايا السياسة العامة التي تتصل بإدارة الإنترنت، وتطوير فهم مشترك للأدوار والمسؤوليات التي يضطلع بها مختلف مجموعات أصحاب المصالح(٤).

١٧ - واقترح عدد من أصحاب المصلحة الحكوميين أن عمل الفريق العامل، وعلى النحو الوارد في جدول أعمال تونس، قد يكون بمثابة نقطة مرجعية في صياغة القضايا ذات الأولوية الحالية من قبل الهيئات المعنية مع الأخذ في الاعتبار التطورات الماضية وإمكانية أن تكون هناك مسائل جديدة قد ظهرت. وتشمل قضايا السياسة العامة المتصلة بالإنترنت التي حددها مؤتمر القمة أمن الفضاء الإلكتروني وحماية المعلومات الشخصية والخصوصية والبيانات، ومنع الرسائل غير المرغوب فيها، وحرية المعلومات والتجارة الإلكترونية وحماية المستهلك، والحكومة الإلكترونية، وتكاليف الربط الدولي، وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتعليم والتدريب وتنمية القوة العاملة وتعدد اللغات والاستثمار والابتكار، وإدارة الموارد الحرجة للإنترنت، والقدرة على تحمل التكاليف، والموثوقية وجودة الخدمة. وبحث المشاركون العديد من هذه القضايا نفسها في مشاورات مفتوحة مع درجات متفاوتة من التركيز والتفسير.

١٨ - وحث العديد من هيئات المجتمع المدني على النظر في النتائج المحددة للسياسات والاهتمام ببناء القدرات لمعالجة مختلف جوانب التنمية وحقوق الإنسان، وطالبوا بأشياء من بينها زيادة الاستثمار في تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في مجالات الصحة والتعليم وحماية الطفل. وأشار آخرون إلى المبادئ المشتركة والمعايير والقواعد، وإجراءات اتخاذ القرارات والبرامج التي تحدد شكل تطور واستخدام الإنترنت. ووجهت المشاورات بالتالي الانتباه من جديد إلى التمييز الوارد في جدول أعمال تونس بين التحديات الواسعة للترويج لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، والهدف ذي الصلة ولكن الأضيق المتمثل في تعزيز قدرة أصحاب المصلحة على المشاركة في إدارة الإنترنت وفقا لمبادئ جنيف للتعددية والشفافية والديمقراطية.

١٩ - واعترف جدول أعمال تونس أيضا بضرورة تعزيز التعاون الدولي في صنع السياسات العامة الدولية المتصلة بالإنترنت، ولكن ليس في الأمور اليومية الفنية والتشغيلية التي لا تؤثر على مسائل السياسة العامة الدولية. وجرى التفريق كذلك بين المهام القانونية

(٤) WSIS-II/PC-3/DOC/5، والوثيقة متاحة على العنوان التالي: www.itu.int/wsis.

ووضع المعايير والمهام الإدارية لإدارة الإنترنت، وطالب عدد من أصحاب المصلحة بالاعتراف بكل من دور الحكومات في عملية صنع السياسات العامة ومساهمة المنظمات التقنية في مسيرة تطور الإنترنت وأدائها وتطويرها. وأكدت الآراء التي أعرب عنها المشاركون على ضرورة النظر لا في ما هي القضايا المحددة المهمة حاليا فقط، ولكن أن يضعوا في اعتبارهم أيضا توزيع المسؤوليات القانونية والتنظيمية لهذه القضايا بين الهيئات الدولية لصنع السياسات، ووضع المعايير والهيئات الإدارية.

رابعا – آليات التعاون الدولي

٢٠ – الفقرة ٦٩ من جدول أعمال تونس تؤكد على ضرورة تعزيز التعاون لتمكين الحكومات من القيام بأدوارها ومسؤولياتها في مسائل السياسة العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت. ومع ذلك، فإن الوثائق الختامية لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات لم تحدد كيف ينبغي تصميم عملية تعزيز التعاون، أو الوسيلة التي يمكن من خلالها تحقيق عملية تعزيز التعاون أو كيف ينبغي للنتائج المرجوة أن تتجسد في الممارسة العملية.

٢١ – وكانت هناك وجهات نظر متباينة بشأن الجوانب الإجرائية لتعزيز التعاون. فالبعض يقول إن تعزيز التعاون يشير إلى المداولات بين الحكومات، على سبيل المثال، تحت رعاية الأمم المتحدة. ويشير آخرون إلى أن تعزيز التعاون يتخذ العديد من الأشكال المختلفة، وأنه ينبغي أن يشمل كيانات من مختلف مجموعات أصحاب المصلحة، على سبيل المثال من خلال عقد اجتماعات منتدى إدارة الإنترنت أو في ترتيبات ثنائية أو متعددة الأطراف مثل اتفاقية التعاون بين شركة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة وبرنامج الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بشأن تعدد اللغات في الإنترنت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

٢٢ – وعلى الرغم من تعدد المواقف بشأن كيف ينبغي مواصلة تعزيز التعاون بالضبط، فإنه يبدو أن هناك توافقا في الآراء بأن إدارة الإنترنت تنطوي على أبعاد وطبقات كثيرة من التعاون مع مختلف أشكال التشاور مع أصحاب المصلحة تلائم أنواعا مختلفة من الابتكار السياساتي والحاجة إلى الاتساق مع الإجراءات القانونية الواجبة. وفي الوقت نفسه، يمكن تحديث الإجراءات القانونية للمؤسسات ذات الصلة لتكون أكثر استجابة للابتكار، والتغيرات في التكنولوجيا، والاهتمام بالشراكات بين القطاعين العام والخاص والتوسع في شبكة الإنترنت بوصفها مرفقا عاما عالميا.

٢٣ – وأشار عدد من المساهمين في المشاورات المفتوحة إلى تطور الترتيبات المؤسسية داخل شركة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة وتحديدا الاختتام الناجح لتأكيد الالتزامات من

جانب وزارة التجارة الأمريكية والشركة كمؤشر على التقدم المحرز في مجال التعاون في إدارة الموارد الحرجة للإنترنت، وأعلن الاتفاق، الذي دخل حيز التنفيذ في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، أن الشركة هي شركة مستقلة وغير خاضعة لأية جهة بعينها. كما أكدت من جديد دور اللجنة الاستشارية الحكومية التابعة للشركة في توفير مساهمات بشأن جوانب السياسة العامة للتنسيق التقني لنظام أسماء النطاقات. وأشار بعض أصحاب المصلحة إلى أنهم يودون رؤية المزيد من تدويل إدارة الإنترنت بحيث يستفيد من تأكيد الالتزامات ويزيد في تعزيز مبدأ تعددية الأطراف.

٢٤ - وجرى التطرق مرارا إلى آليات التعاون الدولي المتاحة للهيئات الإدارية للأمم المتحدة والاتحاد الدولي للاتصالات. وأشير أيضا إلى مساهمات اليونسكو، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية وغيرهما في حدود مجالات خبراتها المحددة. وأشير بالتحديد إلى اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية نظرا لولايتها المتمثلة في مساعدة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في توجيه تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات ووضع سياسات مشتركة بشأن القضايا ذات الصلة، والاتفاق على الإجراءات المناسبة.

٢٥ - واقترح بعض المساهمين إنشاء فريق عامل مخصص تحت إشراف اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بهدف وضع تصميم مؤسسي وخارطة طريق لتعزيز التعاون بشأن قضايا السياسة العامة المتعلقة بالإنترنت بدعم من الأمين العام. واقترح آخرون إنشاء لجنة دائمة أكثر تُعنى بمسائل السياسة العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت داخل منظومة الأمم المتحدة، وربما على غرار اللجنة المعنية بالإعلام والاتصالات والسياسة الحاسوبية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٢٦ - وأشير إلى مجموعة من المبادئ قابلة للتطبيق عالميا بشأن إدارة الإنترنت، بما في ذلك المبادئ المرتبطة بإدارة الموارد الحرجة للإنترنت، كنتيجة محتملة لعملية تعزيز التعاون. وشملت النتائج الموضوعية الأخرى المقترحة الالتزامات المتعلقة بتنمية القدرات، وتحسين الوصول إلى الإنترنت، خاصة في المناطق الريفية والبلدان الأقل نموا، والمساعدة التقنية للتعامل مع التحديات الأمنية، وبرامج التدريب، وآلية دولية للفصل في قضايا الجريمة الإلكترونية والمنازعات الناشئة عن العقود، ومجموعة من السياسات الأخرى، والقواعد التنظيمية والتقنية المرتبطة بمختلف القضايا ذات الاهتمام، مثل تلك المشار إليها في الفرع الثالث أعلاه.

٢٧ - وأكدت العلاقة الوثيقة بين العمليات والقضايا في تعليقات المساهمين فكرة أن نطاق وسلطة النتائج ستعتمد على آلية التعاون الدولي المكلفة بصياغة تلك النتائج. وفي المقابل، فإن اختيار آلية التعاون المناسبة يعتمد على نطاق النتيجة النهائية وسلطتها المتوقعين. وبشكل

أكثر تحديدا، ينبغي معالجة مسائل السياسة العالمية من قبل كيان له تمثيل عالمي، مثل الأمم المتحدة، وينبغي معالجة المسائل الإقليمية من قبل كيانات لها تمثيل إقليمي مثل مجلس أوروبا. ويمكن معالجة المسائل القانونية المتعلقة بالتجارة الإلكترونية من خلال كيان مثل لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، في حين يمكن أن توجه الهيئات الإدارية لليونسكو مسائل السياسة العامة الدولية المتعلقة بحرية التعبير.

٢٨ - وأشير إلى أن السياسات التي تنشأ عن مداولات هذه المؤسسات ينبغي أن تكون متسقة مع القانون الدولي الساري؛ ومع ذلك أُشير إلى أن العكس صحيح أيضا. فالقانون الدولي قد يحتاج إلى تحديث في بعض الأحيان، مع الأخذ في الاعتبار الخصائص الفريدة لهذه الواسطة الجديدة.

٢٩ - وثمة نقطة اتفاق واسعة النطاق على أن الحوار المستمر مع أصحاب المصلحة يجب أن يكون السمة المميزة لعمليات التعاون الدولي ذات الصلة، وفقا لمبادئ مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات والرؤية المشتركة لمجتمع معلومات محوره الإنسان وشامل للجميع، ومحوره التنمية. وقدم عدد من الأمثلة على آليات التشاور المثمرة، من بينها ترتيبات طويلة الأمد بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنظمات غير الحكومية، وأعضاء هيئات القطاع الخاص في قطاعات الاتحاد الدولي للاتصالات ومجموعات الدراسة، ومشاركة المنظمات ذات الصلة في المناقشات حول إدارة شبكة الإنترنت في مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الذي يعقد كل أربع سنوات، وعملية الاستعراض العامة واللجنة الاستشارية الحكومية لشركة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة.

٣٠ - وأعرب بعض المراقبين عن الرأي بأن الأهمية المتزايدة للتشاور مع أصحاب المصلحة في عدد من المحافل قدم دليلا قويا وحتى قاطعا على عملية تعزيز التعاون في مجال إدارة الإنترنت، وأنه ينبغي الإشادة بهذه الجهود وتشجيعها. واقترح عدة مشاركين في المشاورة أن تعزيز التعاون يمكن اعتباره بحد ذاته بمثابة عملية لتسهيل الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين من خلال ترتيبات رسمية أو غير رسمية. وأعربوا عن الرأي بأنه تم بالفعل إحراز تقدم كبير في تطوير فهم مشترك للقضايا المطروحة، وفي توفير إطار تعاوني لمعالجة تلك القضايا.

٣١ - وبالنسبة للكثيرين، فإن إحدى آليات التشاور الأكثر قيمة كانت منتدى إدارة الإنترنت. وكان منتدى إدارة الإنترنت يعتبر بأنه كان له دور كبير في تشكيل الرأي العام بشأن القضايا ذات الصلة، وأتاح فرصة لمناقشة إدارة الموارد الحرجة للإنترنت وكان له تأثير هام على القرارات التي اتخذت في مجالات أخرى. وكان يعتقد أيضا أن المنتدى سهل تبادل

المعلومات والخبرات، وبناء توافق الآراء، ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات. وقبل كل شيء، وفر المنتدى منبرا لتطوير فهم مشترك لقضايا إدارة الإنترنت بين كافة مجموعات أصحاب المصلحة، وإطارا تعاونيا للبدء في معالجتها.

٣٢ - ويمكن اتخاذ بعض الخطوات لتشجيع زيادة مشاركة البلدان النامية في منتدى إدارة الإنترنت، ولكن هذه التحسينات وغيرها في وظائف المنتدى وأساليب عمله ستعالج بشكل منفصل من قبل اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية كمساهمات في الدورة المقبلة للجمعية العامة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٣٣ - وارتأى آخرون أن عملية تعزيز التعاون الدولي لم تبدأ بعد، وأن الترتيبات القائمة لم تضمن تمكين الحكومات، على قدم المساواة، من الاضطلاع بأدوارها ومسؤولياتها في المجال ذي الصلة المتمثل في صنع السياسات العامة الدولية. ودعوا إلى وضع آلية جديدة، مثل منبر حكومي دولي متميز مكلف بولاية دقيقة تتمثل في مناقشة إدارة الإنترنت.

٣٤ - وأشير إلى أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٢/٢٠١٠، قد اعترف بأن عملية تعزيز التعاون وعقد منتدى إدارة الإنترنت ينبغي أن يتابعهما الأمين العام من خلال عمليتين متميزتين، وربما تكمل إحداهما الأخرى. وعند بحث طبيعة العلاقة المحتملة، لاحظ المشاركون أن جدول أعمال تونس اعترف بدور الحكومات في صنع السياسات، وأن السلطة المتعلقة بقضايا السياسة العامة المتصلة بالإنترنت هي حق من الحقوق السيادية للدول. وفي الوقت نفسه، فإن الحكومات ملزمة بمراعاة آراء جميع أصحاب المصلحة. واقترح أحد المشاركين إحالة ملاحظات موجزة للأمين العام مستقاة من أعمال منتدى إدارة الإنترنت إلى الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة، وذلك في شكل يتفق مع إجراءات تلك الهيئات، كمساهمات في المداولات الحكومية.

خامسا - دور الأمين العام

٣٥ - يُسند جدول أعمال تونس دورا هاما إلى الأمين العام في الترويج لتعزيز التعاون بشأن قضايا السياسة العامة المتصلة بالإنترنت. وأسند للمنظمات الحكومية الدولية مثل الأمم المتحدة دور يتمثل في تيسير تنسيق قضايا السياسة العامة المتصلة بالإنترنت. وأكد عدد من المساهمين على دور منظومة الأمم المتحدة، على الرغم من تفاوت الآراء حول ما إذا كان الأمين العام يجب أن يأخذ زمام المبادرة في تعزيز التعاون بين الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين أو أن يواصل تقديم المساعدة في الاستجابة للطلبات المقدمة من الجمعية العامة وغيرها من أجهزة صنع السياسات، مع مراعاة الفقرة ٣٥ من جدول أعمال تونس التي تؤكد من جديد على أدوار ومسؤوليات مختلف مجموعات أصحاب المصلحة.

٣٦ - ويرى أولئك الذين أدلوا بتعليقات أنه ينبغي للأمين العام أن يجري المزيد من المشاورات مع الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن مختلف مسائل السياسة العامة والعمليات المصاحبة المتصلة بالإنترنت. وقد تتخذ هذه الأشياء شكلا مشابها للفريق العامل المعني بإدارة الإنترنت لعام ٢٠٠٥، والذي كلف بإعداد تقرير لتسهيل المفاوضات خلال المرحلة الثانية من مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات. ويمكن أن تتألف أيضا من مناقشات غير رسمية يشارك فيها خبراء التنمية من مجموعة متنوعة من التخصصات، وإعداد الأمين العام للتقارير ذات الصلة بشأن قضايا محددة تتعلق بالسياسة العامة المتصلة بالإنترنت لينظر فيها المجتمع الدولي، بما في ذلك استعراضات التقدم المحرز بشأن قضايا محددة مثيرة للاهتمام.

٣٧ - وأُحيط علما بمساهمة المنظمات الحكومية الدولية الأخرى على أساس فهم واضح لولاية كل منها. وفي هذا الصدد، كُلف الأمين العام بمواصلة القيام بدور تنسيقي، من خلال مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق وغيره من آليات التعاون، وذلك تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٧ باء بشأن التنفيذ المتكامل والمنسق لنتائج المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة ومؤتمرات القمة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي ومتابعة هذه النتائج. وأشير بصفة خاصة إلى قيمة التعاون بين الاتحاد الدولي للاتصالات والمنظمات الأخرى التي قد يكون لها دور هام في تطوير المعايير التقنية المتصلة بالإنترنت.

٣٨ - واقترح أيضا أن تواصل منظومة الأمم المتحدة تعزيز بناء القدرات، وذلك تمشيا مع جدول أعمال تونس الذي دعا الأمين العام إلى تيسير الأنشطة بين مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني وقطاع الأعمال التجارية، لمساعدة الحكومات الوطنية في الجهود التي تبذلها لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات.

٣٩ - وفي الختام، اتفق المساهمون بوجه عام على أن التعاون يجري بالفعل في كثير من النواحي على الرغم من أنه يمكن أن يتعزز في بعض المجالات؛ وأنه يمكن التعرف على مشاكل محددة مثيرة للاهتمام ومناقشتها؛ وأن التقدم المحرز لم يكن بالضرورة هو نفسه في جميع القضايا منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات في عام ٢٠٠٥؛ وأنه ينبغي استخدام آليات التعاون القائمة بقدر ما كانت مفيدة.